

اوجبة لا يكره وعن عطاء سئل ابن عباس رضي الله عنه عن المعاينة به  
 فقال اول من عانق ابراهيم خليل الرحمن عليه السلام كان بمكة فاقبل بها  
 ذوالقرنين فلما وصل بالابطح قيل له في هذه البلدة ابراهيم عليه السلام  
 فقال ذوالقرنين ما ينبغي لي ان اركب في بلدة فيها ابراهيم عليه السلام فنزل  
 ذوالقرنين ومشى الي ابراهيم عليه السلام فسلم عليه ابراهيم واعتنقه  
 وكان هو اول من عانق وقد ورد احاديث في النهي عن المعاينة وتجويرها  
 والشيوخ ابو منصور الماتريدي وحق بينهما فقال المكره منها ما كان علي  
 وجه الشهوة واما علي وجه البر والكرامة فاجازة ورضى الشيخ الامام  
 شمس الانيرة السرخسي تقبيل يد العالم او المنزوع علي سبيل التبرك كما فتحه  
 فانها لا يكره لما روي النضر رضي الله عنه انه قال قلنا لرسول الله صلى  
 الله عليه وسلم اني اتي بعضنا لبعض قال نعم **وكره بيع العذرة حرفة وهي**  
**رجيع الدري وبيع في المصالح في طوطة بنزاب او رماذ غالب عليها كبيع**  
**السرقين** حيث جاز في المصالح وبيع الانتفاع بمخوطتها في المصالح كذا  
 في المهذبية وقال الزيني المصالح عن ابى حنيفة ان الانتفاع بالعذرة  
 الحالصة جائز **وجاز اخذ دين علي كافر من تمن تمن جلدان للمسلم يعني**  
 اذا كان دين لمسلم علي كافر فباع المديون حراً واخذ ثمنها جاز للمسلم  
 اخذه لدينه وان كان البائع المديون مسلماً لم يجز اخذه لانه بيعه باطل  
 فالتمن هرام **وجاز تحلة للمصنف لما فيه من تعظيمه وتثنيته ونقده**  
 لان القراءة والادي توقيفه لا مدخل للرأي فيها فبالتعشير حفظ الذي

وبالنقط حفظ الاعراب ولدان العجمي لزي لا يحفظ القرآن لا يفتد على القراءة  
 الآل بالنقط وماروي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال جردوا القرآن  
 فذلك في زمانهم لا ترمهم كانوا يفتولونه عن النبي صلى الله عليه وسلم كما  
 انزل وكانت القراءة سهلاً عليهم ويرون النقط محلاً لحفظ الاعراب والتعشير  
 محلاً لحفظ الادي ولا كذلك العجمي في زماننا فبما حسن وعلي هذا الدباس بكتابه  
 اسامي السور وعدد الادي فهو وان كان محدثاً مستحسن وكمن من شئني يختلف  
 باختلاف الزمان والمكان كذا قال الامام الترمذاني **وجاز وحول الذي**  
**السجد** ولا يكره وعند مالك والشافعي يكره **وجاز عيادته اذا مرض وخصاء**  
**البهايم وانزاد الحمير علي الخيل والحقنه وسفر الامة وام الولد والمكاتبه**  
**بلا حرم** فان مس اعضاؤها في الازكاب كس محرم وفي الكافي قالوا هذا في  
 زمانهم لغلبة اهل الصلوة فيه واثا في زماننا فلا لغلبة اهل الخصا فيه  
 ومثله في النهاية معزيا الي شيخ الاسلام **وشراواغ وعجم وام وملقط ما**  
**لا بد منه لطف في مجرمهم** اصله ان التصرفات علي الصغير ثلاثة انواع نوع  
 هو نفع محض فيملكه من هو في يده ولياً كان اولاد كقبول الهبة والصدقة  
 ويملكه الصبي بنفسه اذا كان مميزاً ونوع هو ضرر محض كالعتاق والطلاق  
 فلا يملكه هو ولا احد عليه ونوع هو متروك بين النفع والضرر كالبيع والاجارة  
 للاستمتاع فلا يملكه الآلاب والجد وصيتهما وان لم يكن الصغير في ايديهم  
 لانهم متصرفون بحكم الولدية عليه فلا يشترط كونه في ايديهم كذا في الكافي  
 واستجار الظير من النوع الاول وفيه نوع رابع وهو الانكاح فيجوز من كل

وبالنقط